

Distr.
LIMITED

TD/L.388
24 June 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية لتحقيق النمو والقدرة التنافسية والتنمية: آثار ذلك على السياسات والإجراءات الوطنية والدولية

جلسة مواضيعية تفاعلية

١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ - موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- ترأس الجلسة سعادة السيد ديميتير تسانشيف، السفير في البعثة الدائمة لبُلغاريا في جنيف، وأدارها السيد تاداو تاكاهاشي، المدير العام لمعهد مجتمع المعلومات في البرازيل. وألقى الكلمة الرئيسية سعادة السيد ليونيل فيرنانديز - رينا، الرئيس المنتخب للجمهورية الدومينيكية. وتحدث في الجلسة أيضاً السيد خوان كارلوس سولينيس مورينو، الرئيس التنفيذي لمؤسسة "الحكومة الرقمية" (Gobierno Digital) في إكوادور، وتلت هذه الكلمات مداخلات من بعض المندوبين الذين حضروا الجلسة.

٢- وقد خُصّصت هذه الجلسة لمناقشة مسألة الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين، فضلاً عن التحديات التي تواجه البلدان النامية في ما تبذله من جهود للمشاركة في اقتصاد المعلومات مشاركة كاملة. وأعاد المتحدثون التأكيد على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بوصفها أداة تمكينية لتحقيق النمو والتنمية، يمكن أن تعود بالفائدة على البلدان المتقدمة والنامية على السواء، شريطة اتخاذ التدابير الصحيحة على صعيد السياسة العامة وتهيئة بيئة تمكينية.

٣- وأوضح أن الفجوة الرقمية التي تنطوي على درجة عالية من عدم التكافؤ في إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها تتجلى على المستويين الدولي والمحلي وبالتالي ينبغي معالجتها من قبل المسؤولين عن وضع السياسات الوطنية وكذلك من قبل المجتمع الدولي. ويتطلب استخدام الشركات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر بيئة أعمال تجارية تشجع المنافسة المفتوحة والثقة والأمن، وإمكانية التشغيل على مختلف النظم، والتوحيد القياسي، وتوفير التمويل لأغراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا يتطلب تنفيذ تدابير مستدامة لتحسين إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت ومرافق الاتصالات وزيادة الإلمام بتكنولوجيا المعلومات ككل، فضلاً عن تطوير المحتوى المحلي لشبكة الإنترنت.

٤- وفي الوقت نفسه، ينبغي إدماج الاستراتيجيات الإلكترونية على نحو أفضل ضمن الأطر الشاملة لسياسات البلدان واستراتيجياتها. كما أن تدفق الاستثمارات الأجنبية والدعم الدولي من خلال تدابير التعاون الإنمائي يتسمان بنفس القدر من الأهمية. وتم تشجيع تقديم الدعم الدولي للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية وغيرها من أقل البلدان نمواً من أجل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥- وتشتمل استراتيجيات تحسين إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت على تحرير أسواق خدمات الاتصالات المحلية من أجل تعزيز المنافسة وهيئة بيئة قانونية ومؤسسية داعمة لتشجيع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي أن يتمثل الهدف من ذلك في خفض التكاليف التي تتحملها مؤسسات الأعمال والأسر المعيشية فيما يتعلق باستخدام شبكة الإنترنت، مع التشديد على الوصول إلى الشبكة على نطاق واسع. وينبغي اعتبار ضمان توفر حد أدنى من الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمدادات الكهرباء للمناطق النائية والريفية جزءاً هاماً من هذه الاستراتيجيات. كما أن خفض كلفة الحواسيب الشخصية لصالح المجموعات السكانية المستهدفة وتوسيع نطاق استخدام البرمجيات المجانية والمفتوحة المصدر يمكن أن يعتبر أيضاً من التدابير الرامية إلى تحسين إمكانية الوصول هذه.

٦- ولاحظ المتحدثون أيضاً أن إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج التعليمية للمؤسسات التعليمية العامة بصفة خاصة، وتوفير التدريب في مكان العمل، هما أمران مهمان بالنسبة لزيادة المعرفة بتكنولوجيا المعلومات، وأن تنمية الموارد البشرية ينبغي أن تحتل مكانة مركزية في الاستراتيجيات الإلكترونية.

٧- ويمكن للحكومة الإلكترونية أن تصبح قوة دافعة في تنفيذ الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، بما في ذلك الخدمات التي توفرها الحكومات بواسطة الشبكة مباشرة، والأعمال التجارية الإلكترونية وعمليات الدفع الإلكتروني التي تتم من خلال عملية المشتريات العامة.

٨- وشدد المتحدثون على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فالكثير من هذه المؤسسات، حتى في البلدان النامية، تتوفر لها إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت واستخدامها من أجل الاتصال بالموردين والزبائن، والبحث عن المعلومات التجارية، والترويج لمنتجاتها. وهذه الأنشطة تتطلب توفر إمكانية الوصول بتكلفة ميسرة إلى شبكة الإنترنت ومنتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات النوعية العالية. ومن الحواجز التي لا تزال تواجه الشركات ما يتصل بلوجيستيات التوريد والتأخيرات في عمليات التخليص الجمركي. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تسهم في هذا الصدد من خلال حوسبة اللوجستيات التجارية والنظم الجمركية مما يجعلها أكثر كفاءة وشفافية ويؤدي إلى زيادة التدفقات التجارية. ومن منظور السياسة التجارية، يشكل اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تكنولوجيا المعلومات، وهو الاتفاق الذي أُبرم في عام ١٩٩٦، أساساً لعملية تحرير منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالتالي تحسين نشرها.

٩- ولاحظ المتحدثون أن عمليات التعاقد الخارجي على توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات وصادراتها قد أصبحت تشكل مصدراً هاماً من مصادر النشاط الاقتصادي والدخل بالنسبة للعديد من الاقتصادات النامية. وهذا الاتجاه سيستمر في النمو وسوف يسهم مساهمة كبيرة في زيادة الصادرات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من عدد من البلدان النامية. وهناك قطاعات هامة أخرى لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشتمل على السياحة والنقل والتمويل. وتم تشجيع الأونكتاد على مواصلة الاضطلاع بعمله الهام فيما يتصل بتحديد القطاعات التي يمكن فيها لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يتيح للبلدان النامية فرصاً تصديرية جديدة، بما في ذلك من خلال الاعتماد على تجارب وخبرات البلدان النامية الأخرى.

١٠- وتم التشديد على أهمية هذا الموضوع ومساهمة الأونكتاد في المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، المزمع عقدها في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ومن الضروري بذل جهود متضافرة من قبل الحكومات والمجتمع الدولي وقطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني من أجل ضمان تنفيذ الأنشطة المبينة في خطة عمل جنيف تنفيذاً كاملاً. ومن شأن توثيق التعاون الدولي أن يساعد البلدان النامية في التمتع بفوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها للتعجيل في تنميتها الاقتصادية. والأونكتاد مثال جيد على منظمة دولية تساعد البلدان النامية في الأخذ بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك من خلال المؤتمرات الإقليمية واجتماعات الخبراء التي يعقدها بشأن استراتيجيات وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقارير السنوي الذي يصدره بشأن التجارة الإلكترونية والتنمية.

١١- وقد كانت الشراكة في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، التي أطلقت في نهاية الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، موضع ترحيب وتأييد من قبل المندوبين، باعتبارها تشكل مساهمة هامة في

المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لجمع المعلومات. وتشتمل هذه الشراكة على أنشطة في مجالات البرمجيات المجانية والمفتوحة المصدر، والسياحة الإلكترونية، وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقياس الإلكتروني ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتمويل الإلكتروني.

١٢- واعتُبرت الشراكة بشأن قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إطاراً هاماً لتحسين توافر البيانات والمؤشرات في البلدان النامية، حيث إن هذه البيانات والمؤشرات تشكل مُدخلًا رئيسياً في تصميم ورصد الاستراتيجيات والسياسات الإلكترونية وفي قياس تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشير إلى مبادرة الأونكتاد في مجال السياحة الإلكترونية باعتبارها تشكل مساهمة رئيسية أخرى في مساعدة البلدان النامية في تطوير قدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالنظر إلى الدور الهام لقطاع السياحة في العديد من البلدان النامية. وتخضع صناعة السياحة حالياً لتغيرات عميقة بسبب ظهور شبكة الإنترنت التي توفر بدورها فرصاً جديدة لموردي الخدمات السياحية في البلدان النامية. واقترح أن يتعاون الأونكتاد وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تنفيذ الخطة السياحية للشراكة الجديدة التي ستعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

— — — — —